اشكالية المنهج: منهج واحد أم مناهج عدّة؟

د. ماجد فخري

1 ـ المنهج والموضوع والهدف:

يمكننا أن نميز في أي بحث علمي أو فلسفي بين المنهج والموضوع والهدف. ونعني بالمنهج السبيل الذي يمكن أن يتطرق منه الباحث الى الغرض الذي تهدف إليه تلك الدراسة أو ذلك البحث. من هنا كانت أولى مشكلات المنهج تحديد هذا الهدف بادىء ذي بدء. فما هو الغرض الذي تهدف إليه العلوم بأنواعها: الاجتماعية والانسانية والطبيعية والتاريخية؟ إذ من شأن الاجابة على هذا السؤال أن تعيننا على فهم ماهيّة المنهج ومقوماته من جهة، وصلته بالموضوع من جهة ثانية، كما تعيننا على فهم وجوه التباين بين شتى العلوم والمنهج، أو المناهج الصالحة لكل منها.

بصورة عامة، يمكننا افراد هدفين رئيسيين جرت عادة العلماء والفلاسفة على توخيهما في شتى أبحاثهم النظرية، هما اليقين أو ادراك الحق بدرجاته والتحليل أو الايضاح بأشكاله. ويمكننا الحاق هدف آخر بهذين الهدفين يتأخر عنهما منطقياً وزمنياً هو الاقناع. يدخل في باب اليقين جميع المحاولات التي بذلها العلماء والفلاسفة قديماً وحديثاً سعياً وراء بلوغ مرتبة الوثوق النظري التي يبلغها عالم الرياضيات خاصة، كما نرى من محاولات أفلاطون قديماً وديكارت حديثاً في أبواب الفلسفة والعلم، بينما يدخل في باب التحليل والايضاح المحاولات الـ امية الى تقصي دلالة المفاهيم والمصادرات والأوضاع التي يعتمدها العالم أو الفيلسوف في تشييد بنيانه العلمي أو الفلسفي. وعندما يحقق هذا العالم أو الفيلسوف هدف اليقين أو التحليل، يعمد الى توخي الهدف الثالث، وهو الاقناع، عن طريق الأساليب اللغوية والأدبية والمنطقية المعروفة التي يتوجه من خلالها الى السامع أو القارىء بغية حثه على تقبل النتائج التي انتهى إليها أصلاً.

هذا في باب العلوم النظرية، أما في باب العلوم العملية من اجتماع وسياسية وخلقيات، فلا يقتصر غرض الباحث على تفسير الظواهر أو الأحداث والأفاعيل وتعليلها من أجل التفسير والتعليل وحسب، بل يتعداهما الى الخوض في أغراض هذه العلوم العملية، وهي الحياة السياسية السوية أو التآلف الاجتماعي أو الفضيلة الخلقية. وواضح أن أهداف العلوم النظرية تختلف عن أهداف العلوم العملية، من حيث لا يكتفي الباحث فيها ببلوغ درجة معينة من اليقين (سواء عنينا بها اليقين المطلق أم الترجيح أم الإمكان) بل يتجاوزها الى توخي الأهداف والمرامي البشرية التي تعنى بها هذه العلوم، وتحديد صلتها بالأفعال الارادية الخارجة عن نطاق السنن الطبيعية البحتة التي تتحكم بالأحداث الطبيعية خلافاً لتلك الأفعال التي تدور عليها العلوم الانسانية بأوسع معاني هذه الكلمة.

بناء على هذا الاختلاف يحق لنا أن نسأل إذا كانت مناهج هذه الأصناف من العلوم مختلفة أم أن ثمة منهجاً واحداً يصلح لجميع العلوم عوضاً عن عدة مناهج يصلح كل منها لعلم واحد دون سواه؟ وسنعود الى هذا السؤال في نهاية دراستنا هذه.

يحدد ديكارت في مقالته الشهيرة في المنهج[1] (1637) وفي القواعد لتوجيه الذهن (1629) غرض المنهج بأنه الوصول عن سبيل الاستدلال أو الحدس الى اليقين أو البداهة، كما دعاه. أما القواعد التي يستند إليها المنهج فكثيرة يمكن ردها الى الأربع الكبرى التي ورد ذكرها في مقالة المنهج.

1 ـ أولاً، يجب أن لا نقبل شيئاً على أنه صادق ما لم يتبين لنا بداهة أنه صادق، وهي قاعدة الوضوح والتميز الشهيرة التي يمكن اعتبارها منطلق منهج ديكارت الرياضي أو الهندسي بصورة عامة.

2 ـ ثانياً، يجب قسمة كل مشكلة نعالجها الى أكبر عدد ممكن من الأجزاء ليتسنى لنا ادراكها بأقصى وضوح ممكن. وهي قاعدة تحليل المركبات الى أجزائها البسيطة.

3 ـ ثالثاً، علينا بعد انعام النظر في بسائط المشكلة اعادة تركيبها بصورة نظامية، بحيث نتوصل الى معارف جديدة أشد تعقيداً من تلك البسائط. وهي قاعدة التركيب المقابلة للقاعدة السالفة.

4 ـ رابعاً، علينا المراجعة والاحصاء المتواصلين للخطوات التي نسلكها إبان كلا التحليل والتركيب، بحيث نتحاشى الوقوع في الخطأ أو السهو. ويمكن دعوة هذه القاعدة قاعدة المراجعة أو الاستقصاء.

هذا التعريف للمنهج وقواعده الكبرى نموذج صالح للمنهج التحليلي الذي كان وما زال من أهم مقومات المنهج الفلسفي كما وضعه والتزم به سقراط وبوبه أرسطو طاليس في كتابي «التحليلات الأولى والثانية». أما نقطة ابتدائه فهي التعريف، الهادف الى توخي الدقة المطلقة في ادراك المفاهيم التي يدور عليها البحث والاعراب عنها بصورة مفهومة وواضحة، إلا أنه لا يتوقف عند التعريف، بل يتطرق في ذلك إلى تركيب تلك المفاهيم في قضايا ايجابية أو سلبية كلية أو جزئية، ثم تركيب القضايا ذاتها في أقيسة اقترانية أو شرطية،

صادقة أو كاذبة الرد يدور على الاقيسة الكاذبة كتاب السفسطة، وهو الجزء الأخير من مجموعة أرسطو المنطقية.

ويسبق الولوج في صلب المنهج عند ديكارت، كما هو معروف، مرحلة أولية هي الشك المنهجي الذي يمهد للمباشرة في معالجة المشكلة العلمية أو الفلسفية بصورة منهجية صحيحة، وهي مرحلة يصعب التحقق مما إذا كانت منطقية أو سيكولوجية ذلك أن «مرض» الشك الذي يلم بالمرء عندما يبدأ طريق البحث الطويل عن اليقين ليس جزءاً من سلسلة الخطى الذهنية المفضية الى اليقين بل هو سابق لها. والفلسفة أو العلم يبدآن فعلاً بعد اجتياز هذه المرحلة لا قبلها. ومن الجدير بالذكر أن المرحلة التي تقابل عند أرسطو مرحلة الشك هذه هي مرحلة التعجب أو الدهشة التي توقفنا على حقيقة جهلنا بالموضوع ومن ثم بحثنا على التفلسف بغية التخلص من ربقة الجهل هذا، كما يقول أرسطو.

2 ـ التحليل والتعريف:

إذا قصرنا كلامنا الآن على المنهج الفلسفي، تمييزاً له عن المنهج العلمي والمنهج التطبيقي، يتبين لنا مما تقدم أن عصب المنهج الذي يعتمده الفلاسفة منذ أقدم العصور هو التحليل، عندما يواجه الفيلسوف مشكلة ما، سواء في حقل الانسانيات أو الطبيعيات أو الآلهيات، فأول خطوة تترتب عليه تحليلها الى ما تتركب منه من عناصر بسيطة بغية الاحاطة بها على وجه صحيح. وكلما استعصت تلك المشكلة كلما باتت عملية التحليل ملحة وعسيرة. لنأخذ مثلاً على ذلك مشكلة العدالة، فأول ما يتوجب علينا هو تحليل القرائن الخلقية والسياسية والاقتصادية التي تستعمل فيها هذه اللفظة ومدلولها الخاص بكل من هذه القرائن والمفاهيم المختلفة التي تندرج تحتها.

فالعدالة تُعنى في القرينة السياسية بتحديد الروابط بين الأفراد والجماعات في مجتمع سياسي منظم، وفي القرينة الخلقية بمجموعة الواجبات والمواقف التي تترتب على الفرد في صلته بمن عداه من الأفراد. أما المفاهيم التي تندرج تحتها، فهي في الحالة الأولى الالتزام بالقانون وقواعد التآلف والتضامن ومراعاة حقوق الآخرين وسواها. أما في الحالة الثانية فجوهر العدالة معاملة الآخرين كما نبغي معاملتهم لنا، أي مبادلتهم الحسنى بالحسنى والتجاوز عن هفواتهم ومقابلتها بالرفق والمغفرة الحسنة.

أو لنأخذ مشكلة فلسفية مستعصية لا سبيل الى حلها إلا عن طريق التحليل، مثل مشكلة «الكاذب». فما هي السبيل الى حل هذه لمشكلة سوى تحليلها الى ما تنطوي عليه من مفترضات وتناقضات. فالكاذب الذي ينعت كل مواطنيه (كأهل كريت مثلاً) بالكذب، اما أن يكون كاذباً أو لا يكون. فإن كان كاذباً كان كلامه كذباً. فلم يكن لنا سبيل الى تصديقه. أما إذا كان صادقاً، فكلامه متناقض ما دام بين مواطنيه واحد صادق على الأقل هو هو. وكلما أمعنا في تحليل هذه القضية، كما فعل برتراند راسل سنة 1908[2] يتبين لنا أن وجه الأشكال فيها هو اعتبارها قاعدة من جهة، وتطبيقها على ذاتها من جهة ثانية، وهو خلق. فإذا صح

أن هذه القضية العامة «كل كريتي كاذب» قاعدة، فليس المقصود بها امتحان صحتها بتطبيقها على الناطق بها، أي أن امتحان صحة قضية أو قاعدة من هذا النوع لا يتأتى إلا من خارج، وذلك بالرجوع الى قضايا أو قواعد خارجة عن القضية ذاتها. فالمفترضات التي تقوم عليها هذه القضية عديدة منها ثنائية المتكلم ومحتوى كلامه، والأسس التي يبني عليها حكمه ذاك.

فمن الناحية الأولى تختلف هذه القضية عن قضايا موضوعية أخرى مثل الشمس مشرقة والطريق سالكة والعدل أساس الملك وسواها، من حيث لا تتوقف صحة الحكم في كل منها على حال الناطق، أي صدقه أو كذبه، فلم يكن في التحقق من صدقها أو كذبها بصورة موضوعية إشكال.

ومما يجدر ذكره أن أسلوب التحليل الذي اعتمده ديكارت في مطلع العصور الحديثة كأساس للمنهج الرياضي، أصبح منذ أوائل هذا القرن المنهج الشائع في الأوساط الفلسفية البريطانية بوجه خاص، وذلك بفضل عدد من كبار الفلاسفة المعاصرين أمثال جورج ادوارد مور (توفي 1958) وبرتراند راسل (توفي سنة 1970) ولودفيك فيدكشتاين (توفي سنة 1951) وسواهم. إلا أن هؤلاء الفلاسفة الجدد أدخلوا بعض التعديلات اللغوية والمنطقية على أسلوب التحليل الديكارتي واعتبروه سبيلاً الى فك القضايا الى عناصرها اللغوية والمنطقية بحيث تزول الاشكالات الظاهرة التي تحيق بها، وهو ما دعاه فيدكشتاين الشاب «اخراج الذبابة من عنق الزجاجة». أما جورج مور فيعرف التحليل بقوله: «إنه الترجمة للتصور أو القضية المحللة، أي الاتيان بتصورات أو قضايا جديدة مكافئة للتصور أو القضية الأصلية»[3].

قد يبدو من كلامنا أعلاه أن التحليل ضرب من التعريف، فما هو الفارق بين هذين الأسلوبين الرئيسيين من أساليب المنطق والفلسفة؟

1 ـ أول الفوارق أن التعريف يتناول المفردات، دون القضايا أو الأقيسة وما عداها من المركبات، ومع ان التعريف ركيزة من ركائز المنهج الفلسفي، فهذا المنهج لا يقتصر عليه قط، بل يتعداه الى القسمة والتحليل والاستدلال وسواها من أساليب النظر.

2 ـ للتعريف أشكال عدة تختلف عن أشكال التحليل منها:

أ ـ التعريف الاصطلاحي، أي المعنى الذي يرتأي الناطق اطلاقه على عبارة أو لفظة ما بالإصطلاح، مثلاً «الالزام الاقتراني» بتعبير كانت الذي نعرفه بقولنا مثلاً هو معاملة الإنسان دوماً كما لو كان غاية بحد ذاته وليس كوسيلة وحسب.

ب ـ ثمة أيضاً التعريف القاموسي، أي المعنى الذي تدل عليه لفظة ما بحسب القاموس أو المعجم اللغوي، وهذا المعنى أعم من المعنى الأول.

ج ـ فالتعريف الاقناعي، وهو ضرب من الدليل المعروف في المنطق «بحجة الرجل»، أي التعريف الموجه الى مخاطب بعينه بقصد اقناعه، وليس بقصد التدليل المطلق على صحة التعريف.

د ـ وأخيراً التعريف بالاشارة. فإذا قلنا: هذا هو مطلق النار وأشرنا إليه، كان تعريفنا من هذا النوع، وهو ضرب شائع من ضروب التعريف في المداولات اليومية أو العادية[4].

3 ـ هدف التعريف ايضاح المفهوم أو بيان دلالته وحسب، بينما غرض التحليل بالاضافة إلى ذلك التوصل الى حل مقبول لمشكلة تنطوي عليها قضية من نوع القضايا التي أوردناها أعلاه، أي تحليل المركبات الى البسائط التي تتركب منها، كما مر، بغية ايجاد حل لها.

3 ـ الاستدلال والاستقراء:

يمكن اعتبار التعريف والتحليل مقدمة للعملية التالية القائمة على التطرق من المفردات والقضايا أو الأحكام الى الأقيسة، في العملية المنطقية المعروفة بالاستدلال، وهو أقصى أشكال التركيب، لاننا نتطرق فيه من عدد من القضايا وأدناها اثنتان، الى نتيجة واحدة، كما في الاستدلال الاقتراني، أو عدد من النتائج، كما في الاستدلال الشرطي أو الاستثنائي.

في باب الأحكام العامة، أي القضايا الكلية السالبة والموجبة، يلعب الاستدلال الدور الرئيسي في محاولة التوصل الى نتائج يقينية أو شبه يقينية. أما في باب الأحكام الجزئية، فلا بد من التذرع بوسائل أخرى لبلوغ ذلك الهدف. ذلك أن الرابطة بين القضايا الجزئية ليست من النوع الذي يمكن رده الى قاعدة عامة أو كلية. فإذا قلنا: «كل إنسان مائت». لزم عن ذلك أن سقراط وهو إنسان مائت، بحكم القاعدة الواردة في المقدمة الكبرى. أما إذا أخذنا الواقعة الجزئية، وهي مقتل سقراط بالسم سنة 399 ق.م. فلا سبيل لنا الى استنتاج أي شيء منها إن بالنسبة الى شخصية سقراط أو علاقته بأفلاطون أو بالمجلس الاثيني الذي حكم عليه بالموت، إلا بالإستناد إلى بينات جزئية، مبنية جميعها على الإسناد التاريخي الذي سنعود إليه فيما بعد.

ومع ذلك، بوسعنا إذا تصفحنا عدداً من الوقائع أو الأحداث الجزئية أن نتوصل على أساسها الى حكم عام، قد لا يكون كلياً، ولكنه يصح على عدد كبير من النماذج الجزئية، فإذا لاحظنا مثلاً أن سقراط قتل بالسم وجيوردانو برونو مات حرقاً (سنة 1600) والحلاج صلباً (سنة 922) أمكننا أن نستنتج من ذلك أن من شأن الفلاسفة والمتصوفة أن يتعرضوا للقتل، ولكن هذا الاستنتاج لا يصبح ذا فحوى منطقية ما لم نبرز العوامل التي تربط بين موت الفلاسفة والمتصوفة أولاء وبين سيرتهم الذاتية، وهذا الاستنتاج ضرب من التعليل الذي يجعل من الأحكام التي يضيفه فيها أحكاماً منطقية ينتهي إليها الباحث بالاستقراء أي التعميم القائم على تصفح عدد من الجزئيات. أما إذا اكتفينا بسرد الوقائع حتى ولو تجانست، كان منهجنا جزءاً من التاريخ أو التدوين أو السرد، ولم يدخل في باب العلم أو الفلسفة قط. وأقصى ما يمكن لهذا السرد أو التدوين للأحداث المنفصلة أن يؤديه في باب العلم أو الفلسفة هو توفير المواد أو الشواهد التي يمكن الاستعانة بها في تشييد بنيان علمي من نوع ما. فلكي يصبح التاريخ علماً، على المؤرخ أن لا يكتفي بسرد

الوقائع أو تدوينها بل استقراء العلل أو الملابسات التي تتحكم بصورة عامة بتسلسلها أو ترابطها أو تداخلها.

وواضح أن ما يشترك به التاريخ والعلوم الأخرى هو الكشف بالاستقراء أو الملاحظة أو الحدس عن القوانين التي تتحكم بالأحداث أو الظواهر الطبيعية من جهة أو بالأفعال الارادية من جهة ثانية، وتعليلها تعليلاً عقلياً، بحيث تنتظم في سلك شامل يمكننا من فهم تلك الأحداث أو الأفعال السالفة أو الحاضرة، فضلاً عن التكهن بما قد تؤول إليه في المستقبل. وهاتان هما خاصتا العلم بأدق معانيه: ادراك فحوى ما يجري حولنا من أحداث (ولندعه الاستبصار)، واستشفاف ما سوف يجري والاستعداد لمواجهته والتحسب له (ولندعه التبصر). وجدير بالذكر أن المنهج الديكارتي الذي سبقت الإشارة إليه والذي يلعب دوراً هاماً في الفلسفات العلمية والرياضية يستثني الاستقراء إستثناء كلياً.

4 ـ العلوم التاريخية والاجتماعية:

من هنا يمكننا القول إن التاريخ، وهو عبارة عن مجموعة الأحداث أو الأحوال أو الأفاعيل البشرية، يعتمد بالدرجة الأولى على الاستقراء والتعليل الآنفي الذكر. ونحن لا ننكر أن المؤرخ قد ينطلق من قواعد كلية يزعم أنها تتحكم بالأحداث والظواهر التي تؤلف لحمة علم التاريخ وسداه. ولكن هذه القواعد «القبلية» ينبغي أن تخضع دوماً للتعديل والتحوير وفقاً لما ينكشف للمؤرخ من معارف وبينات، فاستحال أن تكون كلية أو «قبلية» بالمعنى الكانتي المطلق، إلا أن تكون من النوع الميتافيزيقي الذي لا ينطبق على الأحداث التاريخية وحسب، مثل قانون السببية أو التعاقب الزمني أو الفعل والانفعال أو الدوران وسواها، بل تنطبق على سائر الأحداث الحاضر منها والمستقبل أيضاً. وعندما يتعرف المؤرخ على هذه القواعد يكون قد خرج عن جادة النهج التاريخي ودخل سراديب النظر الميتافيزيقي أو الفلسفي، فصح الحاقه آنذاك برعيل الفلاسفة، لا رعيل المؤرخين.

وعلى هذا الأساس نميز بين جانبين من نتاج كبار المؤرخين، أمثال ابن خلدون (توفي سنة 1406) وأرنولد توينبي، هما التاريخ من جهة، وفلسفة التاريخ أو الحضارة من جهة ثانية. وهذا التمييز لا يصح على نتاج المؤرخين جميعاً، فلا يصح مثلاً على نتاج الطبري أو ابن الأثير أو البير سوريل ومن لف لفهم من المؤرخين العرب وغير العرب.

ومع ذلك، إذا أنعمنا النظر في المنهج التاريخي تبين لنا دون مراء أنه يكاد يقتصر على الالتزام بقاعدتي المشاهدة والاسناد. الحادثة الجزئية لا تدخل في نطاق التاريخ ما لم تدون، وهي لا تدون ما لم تتواتر على لسان شاهد عيان أو شهود عيان ولكي نتحقق من صحتها علينا التحقق من صحة الأسانيد التي بنيت عليها والوثائق التي دونت فيها، ناهيك بسلامة طاقة مشاهديها على الملاحظة أو الرواية التي يمكن الركون إليها. فنحن قد نرفض تصديق رواية شاهد عيان، إما للشبهات التي قد تحوم حول صحة كلامه أو لما نعرفه من

آفات لاحقة بحواسه، لا سيما سمعه وبصره، أو لخلل في قواه العقلية أو سذاجة في طبعه أو سفاهة في رأيه، وكل ذلك يدخل في نطاق التمحيص الذي ينبغي أن يتسم به المنهج التاريخي الصحيح.

وللتدليل على دور المشاهدة والاسناد في تصحيح الحادثة التاريخية، رغم التحفظات الآنفة الذكر، دعنا نأخذ مثالاً على ذلك مرة أخرى موت سقراط سنة 399 ق. م. فلو لم يرد ذكر هذه الحادثة الشهيرة في مصدرين رئيسيين هما محاورتا «الدفاع» لأفلاطون ولكزينوفون، لما بلغنا خبر هذه الحادثة ولما أصبحت جزءا من التاريخ المكتوب، شأنها في ذلك شأن الألوف المؤلفة من الأحداث المماثلة التي لم نسمع بها قط والتي بقيت خارجة كلياً عن نطاق التاريخ كعلم. وعليها قس الألوف المؤلفة الأخرى من الأحداث التي لم تحتفل بها البشرية قط ولم يعرها المؤرخون من جراء ذلك أي انتباه، فبقيت طي الغيب أو الكتمان. ويتبين من ذلك أهمية الدور الفاعل الذي يلعبه المؤرخ في اختيار ما يراه جديراً بالتدوين، والتجاوز عما هو خارج عن هذا الإطار، إمّا بحكم نظرته الخاصة أو نظرة المجتمع أو العصر الذي ينتمي إليه إلى ما هو جدير بالتدوين أو المعالجة أو التعليل، بناء على مقاييس معيارية لا يتجرد عنها أي نشاط بشري.

أما في باب العلوم الاجتماعية، فالاسناد يلعب دوراً ثانوياً، لأن عالم الاجتماع، شأنه شأن عالم السياسة أو الاقتصاد، لا يتناول الأحداث الخالية، بل الأحداث الراهنة، فإذا تناول الطبقة الأولى من الأحداث كان ذلك بالعرض. فيأخذ في مشاهدة تلك الأحوال وتدوينها، ثم يتطرق من ذلك الى تبويبها وتنسيقها بحسب قواعد ثابتة، يتوخى من ورائها التحليل والتعليل من جهة، والتكهن بما قد تتمخض عنه من أحداث أو ظواهر مقبلة، من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس تشترك علوم التاريخ والعلوم الاجتماعية بخاصية فريدة، هي خضوع محتواها لسنن التطور والتغير. فالمجتمعات البشرية تكاد تشبه الكائنات العضوية من حيث قابليتها للتطور والتغير هذين، فكان من الخطأ أن يكتفي العالم بتدوين أفعالها وأقوالها ومآثرها تدويناً أعمى، بل كان لزاماً عليه أن يغوص الى الأعماق في البحث عن القوى الفاعلة التي تكمن وراء التحولات الكبرى التي تمر بها. لنأخذ على ذلك مثلاً مجتمعاً في طور التحول السياسي والاقتصادي العنيف، كالمجتمع الفرنسي على عتبة الثورة الفرنسية الكبرى سنة 1789، أو المجتمع اللبناني على عتبة الحرب الأهلية المستعرة منذ سنة 1975. على العالم الاجتماعي والسياسي في كلا الحالين أن يتعقب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت الى اندلاع نار الثورة في الحال الأولى والحرب الأهلية في الحال الثانية، والأهداف أو المرامي التي كانت تحفز القادة والجماهير على مواصلة الكفاح من أجلها والقوانين التي تتحكم بالتغيرات القائمة أو المقبلة في غمرة المراحل المتلاحقة التي مرّ بها هذان المجتمعان في الحقبتين المشار إليهما.

ولعله من المفيد أن نذكر في هذا المجال المنهج الذي بسطه أميل دوركهيم (توفي سنة 1917) كمدخل الى العلوم الاجتماعية، وهو منهج وصفي يعكس تأثير الفيلسوف الفرنسي أوغيست كونت (توفي سنة 1857) ومدرسته، وحاصل هذا المنهج أن بنية الوعي الاجتماعي تتقدم على بنة الوعي الفردي وتتحكم بها. وهو

يورد خمس قواعد يخضع لها منهج علم الاجتماع عنده:

1 ـ أولاً، يجب أن ننظر الى الأحداث والظواهر الاجتماعية، كما لو كانت ظواهر طبيعية لا تتأثر بشخصية فاعلها أو مدونها ومزاجه الخاص، فيستبعد كل تقويم أو تحليل فردي أو ذاتي لها، وننظر إليها نظرة موضوعية بحتة.

2 ـ ثانياً، يجب أن نميز بين السوي والمرضي من هذه الأحداث والظواهر فلا نتسرع في الحكم على ما هو مرضي أو عارض، كما لو كان داخلاً في صلب السوي من الأحداث أو الظواهر التي يتصف بها سلوك مجتمع ما أو مواقفه أو مقاييسه العامة.

3 ـ ثالثاً، بناء على تصنيف الظواهر الاجتماعية على الوجه الآنف الذكر، يمكننا استخلاص وجوه التشابه بين أنماط السلوك الخاصة لجماعة ما وتحديد الأنماط العامة لمختلف أنواع الاجتماع.

4 ـ رابعاً، في ضوء هذه النتائج، يمكننا تحديد الأحوال الاجتماعية الخاصة بأي مجتمع من المجتمعات وفهم الأسباب الاجتماعية البحتة التي تفسر تلك الأحوال. وتقضي هذه القاعدة بالاقتصار على الأحوال الاجتماعية دون الفردية قدر المستطاع. وهذا ما يميز علم الاجتماع عن علم النفس، عند دوركهايم.

5 ـ خامساً، يجب أن نعتمد في استخلاص النتائج أسلوب التغيرات المتساوقة عن طريق المقارنة بين الظواهر المتشابهة، التي من شأنها أن تنتج نتائج متشابهة، ونتجاوز ما أمكن عن الأحداث التي لا تخضع لقانون التشابه والتي تدخل في نطاق الشواذ عن القاعدة[5].

يمكننا الآن أن نوجز أهم النتائج التي انتهينا إليها في هذا البحث المقتضب.

1 ـ يكاد يجمع الفلاسفة منذ أقدم العصور على أن نقطة ابتداء البحث الفلسفي والعلمي هو التعريف، أي بيان دلالة المفردات التي يتركب منها الكلام المفيد. وذلك ما توخاه أرسطو طاليس في أول أجزاء المجموعة المنطقية، حيث تعرف على تعريف طائفة من المفاهيم العامة أو «الأجناس العالية» المعروفة بالمقولات العشر.

وعلى منواله نسج عمانوئيل كانت في «نقد العقل المجرد» حيث بسط طائفة من «مفاهيم الادراك المجردة» عدتها اثنا عشر، ذهب الى انها تتحكم بكل عملية تركيب يقوم بها الادراك البشري في حقل علم الطبيعة والرياضيات والميتافيزيقا، وحتى علم الأخلاق. ومن أواخر المحاولات الجديرة بالتنويه في هذا الباب محاولة جلبرت رايل في مقالة تدور على «المقولات» نشرت في «أعمال الجمعية الارسطو طاليسية سنة 1938، عالج فيها المقولات من وجهة نظر تحليلية.

2 ـ عندما نتجاوز طور المفردات الى طور المركبات، أي البنى اللغوية والمنطقية التي يتألف منها الكلام المفيد، يصبح التحليل الأداة الفعّالة لادراك فحوى هذا الكلام وابراز المغالطات الناجمة عن التراكيب

الفاسدة، أي تلك التي لا يلتزم واضعها بقواعد اللغة أو المنطق، والتي تناولها المناطقة في باب المغالطات واللغويون في باب اللحن أو الخطأ اللغوي.

وتقوم عملية التحليل على فك المركبات وردها الى العناصر البسيطة التي تتركب منها تسهيلاً لعملية الادراك الآنفة الذكر. ويلعب التحليل دوراً خاصاً في علوم المنطق والرياضيات والميتافيزيقا، لا يضاهيه شأناً إلا الدور الذي يلعبه التعريف في هذه الأبواب الثلاثة.

3 ـ يمكن اعتبار كلا التعريف والتحليل مقدمتين لأسلوب الحوار أو الجدل الصحيح وهو الاستدلال. وهذا الجزء من المنهج هو ذروة النظر الفلسفي والعلمي، بل الحوار أو الجدل في أبسط أشكالها اليومية الى حد ما.

وأشكال الاستدلال التي تعرف في علم المنطق بالأقيسة كثيرة أهمها القياس الجدلي والخطابي والسفسطائي والبرهاني. ونموذجها الأمثل القياس البرهاني الذي يستند خلافاً للأشكال الأخرى، الى مقدمات كلية تنتج عنها نتائج صادقة ولعل ميزة الاستدلال الكبرى انه السبيل الرئيسي المفضية، في ميدان العلوم الرياضية والميتافيزيقية والخلقية، الى استنباط معارف جديدة من معارف سابقة، هي المقدمات، ينتهي إليها العالم عن طريق الحدس أو التعريف وحتى الاستقراء والمشاهدة.

4 ـ في باب العلوم الاجتماعية يلعب الاستقراء دوراً خاصاً. وهو يختلف عن الاستدلال من حيث يستند الى مشاهدات أو مقدمات جزئية. ولما كان هدف الباحث في هذه العلوم ادراك مجريات الأحوال البشرية والتغيرات التي تطرأ على المجتمعات، كان من الطبيعي أن ينطلق من واقع تلك الأحوال والتغيرات ثم يتطرق منها الى استخلاص القواعد العامة لسلوك الأفراد والجماعات والروابط والأهداف التي يصبون اليها والقوى التي تتحكم بأفعالهم. فكان الاستقراء عبارة عن التعميم المبني على المشاهدة أو الاختبار.

5 ـ ان المنهج الخاص بعلم التاريخ هو منهج التحقيق القائم على الاسناد والتوثيق الصحيحين. ولا يعني ذلك أن المؤرخ لا يتذرع بالاستدلال في معالجة المعطيات التاريخية وتفسيرها من جهة، أو الاستقراء لمجريات الأحداث الحاضرة، من جهة ثانية، ولكن ما يميز المنهج التاريخي عن المنهج العلمي والمنهج الاجتماعي هو توفره على الأحداث الماضية بالدرجة الأولى.

6 ـ يمكننا الآن الاجابة عن السؤال الذي طرحناه في مطلع هذه الدراسة، وهو: هل ثمة منهج واحد أم مناهج عدة يمكن اعتمادها في سائر العلوم التي عرضنا لها؟ يبدو لنا أن الجواب يتلخص في أن ثمة منهجاً علمياً واحداً، يعتمده الرجل العادي والعالم الطبيعي والرياضي والفيلسوف وعالم الاجتماع والتاريخ، إلا أن هذا المنهج يتكيف الى حد بعيد تبعاً للموضوع الذي يدور عليه البحث أو الهدف الذي يتوخاه الباحث، ففي باب العلوم النظرية يتلخص الموضوع في أقسام الموجود الحاصل أو الممكن، بينما يتلخص الهدف في ادراك ماهية هذا الموجود أو الاحاطة بها وفهمها، لذا يكاد يتقوم المنهج من التعريف والتحليل والاستدلال.

أما في باب العلوم العملية أو التطبيقية فالهدف عبارة عن تحقيق أغراض إنسانية جليلة أو مستحبة، فكانت المشاهدة والاختبار والاستقراء، ناهيك بحسن التقدير والحسن السليم، من أهم مقومات المنهج أو مميزاته، ويتميز المنهج في باب العلوم الاجتماعية والسياسية بالاضافة الى الذرائع الآنفة الذكر، بالتذرع بطاقة التبصر أو التطلع نحو ما قد تفضي إليه الأحداث والظواهر الاجتماعية والسياسية وتفسيرها وتعليلها، كما يغلب على المنهج في باب التاريخ الاستذكار والتوثيق المستندين الى أساليب الاسناد المختلفة.

وهكذا يتبين لنا أن العالم ملزم بالتذرع بالمنهج العلمي الواحد، شريطة أن لا يغرب عن باله أن هذا المنهج لا بد أن يتأثر بالمميزات الخاصة التي تميز العلم الذي يتوفر عليه بحسب اختصاصه، ان من حيث الموضوع أو الهدف، ويتكيف تبعاً لها. ولعل أهم قسمة للعلوم، من حيث الموضوع، هي عناية بعضها بما هو حاصل، سواء في الزمان الماضي (كما في علم التاريخ) أو في الزمان الحاضر (كما في الطبيعيات والاجتماعيات)، والبعض الآخر بما لم يحصل بعد ولكن ينبغي أن يحصل، ان في الزمان الحاضر أو المستقبل (كما في الخلقيات والإنسانيات عموماً) ومن حيث الهدف بين المعرفة العلمية بحد ذاتها، والمعرفة الرامية إلى التغيير أو التطوير أي الانتقال مما هو حاصل، سواء كان حسناً أم سيئاً، إلى ما هو حسن، ومما هو حسن إلى ما هو أحسن. والمنهج الخاص بالقسم الأول من العلوم هو المنهج الوصفي، بينما المنهج الخاص بالقسم الثاني لا يقتصر على الوصف، بل يتعداه إلى التقويم والتحسين والتقويم، فكان معيارياً لا وصفياً.

أخيراً لعل أعوص مشاكل الفلسفة هي تحديد المنهج المعياري وتبرير النتائج التي قد ينتهي إليها الفيلسوف في شتى ميادين العلوم الانسانية (ولا سيما علم الأخلاق) الهادفة الى تجاوز كل ما هو حاصل في اتجاه ما ينبغي أن يحصل.

مصادر البحث:

(١) راجع: المقالة في الطريقة، ترجمة جميل صليبا، الطبعة الثانية، بيروت، 1970، ص 102 - 104 (باللغتين الفرنسية والعربية).

(2) راجع: — Bertrand Russell. Losic and Knowledge (Ed. Robert C., Moush N. 4. 1971) pp. 59 F.

(3) راجع: — A.R. Wlife, H. E, Moose, a critical Exposition, oxford, 1958

ـ د. محمود زيدان، مناهج البحث الفلسفي، الاسكندرية، 1977، ص 93.

(4) حول أنواع التعاريف المختلفة، راجع:

— I. Lopi, Introduction to Lopic N. 4. 1962 pp. 99 f.

(5) راجع: E. Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, paris, 1912.

قارن: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت، 1977، ص 222، وما يلي.